

ظاهرة التهرب الضريبي كأشكالية سوسيولوجية

«من أجل مقاربة نقدية»

أ. د. علي سموك

أ. صاولي هشام ٠٠

169

مقدمة

إن ارتفاع ظواهر الجريمة والانحراف في أي مجتمع، يؤشر على حالة التفكك التي يعيشها ذلك المجتمع وأنظمته، بسبب غياب قيم التضامن والتكافل بين أفراده، وتراجع مؤسسات الضبط عن دورها الاجتماعي.

وجريدة التهرب الضريبي، تمثل جزءً من الظاهرة الإجرامية ككل، لها أشكالها ومبرراتها ودوافعها، والتي اجتهد الباحثون في الكشف عنها، إلا أن الدراسات التي مُنيت ببحثها ما انفكت تتناولها في إطار دعائية قانونية أو في إطار منحى اقتصادي تبريري، بعيداً عن الممارسة البحثية ذات العلاقة بالممارسة المنهجية، التي تكشف عن بنية الظاهرة وتفاعلاتها التاريخية، ومنه فإن

- أستاذ التعليم العالي: جامعة باجي مختار - عنابة - الجزائر.
- طالب دكتوراه: جامعة آكلي محنّد أول حاج - البويرة -الجزائر

المتاح من الأدبيات حول هذه الظاهرة كثيراً ما تم اختزاله حول طبيعتها والعوامل المؤدية إليها، فكانت تعيد تبرير الواقع وليس نقده وتفكيكه.

فالتناول السوسيولوجي المعاصر للظاهرة من شأنه أن يكشف أبعادها الحقيقية، بتخليق مقاربة أركيولوجية (حفرية) في أعماقها، وبإزاحة ستار الفهم الشائع، والعمل على تفكيك مشمول الظواهر الذي يشكل الواقع وإعادة تركيبه، والبحث في النظام الاجتماعي وطبيعته ومسؤوليته في إنتاج الواقع، كما تمكن أدواته من بناء العلاقات بين مختلف عناصر الظاهرة، فالمعالجة السوسيولوجية تكشف خبايا ظاهرة التهرب الضريبي، ومختلف العوامل التي قد تدفع بالفرد إلى أن يتهرّب ضربياً متوجّزاً بذلك العوامل التقليدية التي تناولتها البحوث القانونية والاقتصادية، فهي تستدعي لفهم الظاهرة تفكيك النظام الاقتصادي والاجتماعي والاستدعاء المخيالي للتاريخ والافتتاح على علوم النفس والأنثروبولوجيا والقانون وغيرها من العلوم.

ولأنَّ الضريبة عملية مرکزية بالنسبة للمجتمعات، اهتمَ الدرس السوسيولوجي بالأفعال الضريبية لمحاولة فهم العلاقات بين التصريح والدولة والمجتمع، كما اهتمَ ببنية وتغيير المؤسسات العمومية الخاصة بالضريبة في محاولة لمساءلة شرعية الدولة الضريبية بالنسبة للأفراد أو المكلفين، وكذا التفكير في مدى عدالتها الضريبية.

وبالمحصلة، فالفعل الضريبي أداءً أو تهرباً، يمثُّل موضوعاً للسوسيولوجيا، داخل الإطار الوظيفي والنقيدي على السواء، حيث تنتصر المقاربة الوظيفية للامتنال الضريبي على اعتبار أنَّ للضريبة وظائف تؤديها على المستوى الاقتصادي السياسي والاجتماعي والأمني، ما يحقق عنصر التضامن بين أفراد المجتمع والحفاظ على استقراره، لذلك وجب زجر وتجريم السلوك المُمتنع عن أدائها ووصمه بالمنحرف، فالامتناع عن أداء الضريبة المستحقة يهدد استقرار المجتمع ويؤدي إلى اضطرابه.

وفي المقابل نجد أنَّ المقاربة النقدية تطرح أسئلة حول شرعية الضريبة، وشرعية وأضعافها وأساليب شرعيتها، إذ أنَّ الضريبة تصاغ وفق مصالح وأهداف الفئة التي تقررها، كما تسائل السوسيولوجيا النقدية النظام الضريبي وحجم الإكراه الممارس على المكلفين، فالضريبة تُعدُّ إحدى أفعال السلط والقهر من طرف الدولة، والتي تُقضى إلى تثبيت السيطرة وضبط التفاوتات

الاجتماعية القائمة من خلال نطاق التطبيق الضريبي والإعفاءات والخصوص، وأنظمة تقدير المداخيل والأسعار الضريبية⁽¹⁾.

وفي هذا المقال سنحاول إبراز كلّ من الطرح الوظيفي والنقيدي للفعل الضريبي والعناصر المرتبطة به.

أولاً : الضريبة في الأنثروبولوجيا الخلدونية

ربط «ابن خلدون» بين الضريبة ومراحل تشكّل الدولة، فالضريبة في بداية تشكّل الدولة تكون قليلة وفي نهايتها وبداية زوالها تكون معتبرة، ويرجع ذلك إلى أنّ الدولة التي تقوم على أساس ديني تكتفي بالاقطاعات التي يشرّعها الدين فقط، أما الدولة التي تقوم على أساس التغلب والعصبية فلابد من البداوة في بداية تشكّلها، والبداوة تقتضي المسامحة والمكارمة والترفع عن أموال الأفراد والمجتمع والتغاضي عن تحصيل الاقطاعات إلاّ نادراً، وهذا ما قد يدفع الأفراد إلى العمل وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي، ما يؤدي بدوره إلى توسيع العمران وكثرة الوظائف، ومنه توسيع الوعاء الضريبي وبالتالي الوفرة المالية للخزينة.

171

إنّ الدولة البدوية حسب «ابن خلدون»، تكون قليلة الحاجات، أي أنّ إنفاقها ضئيل بالنسبة لحجم الاقطاع الجبائي، لكن مع استمرار الدولة وسيرها نحو التمدن والحضارة والاهتمام بالترف وعوائدها مثل الدول السابقة قبلها، فيكثر لذلك خراج القائمين عليها، وتوسيع نفقات المهيمن على تسيير شؤونها على من حوله، وعلى حاشيته (بالتعبير الخلدوني)، والموالين له، حتى تعجز الجبائية عن تغطية جميع النفقات، فتحتاج الدولة إلى الزيادة في الجبائية، ومنه الدخول في حلقة الزيادة في الجبائية، تتبعها الزيادة في النفقات، حتى تهرم الدولة وتعجز العصبة المهيمنة عن التحصيل الجبائي، فتشكّل رسوماً جديدة وأنواعاً مستحدثة من الضرائب، وهو ما يُنتِج عزوّاً عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية لشقّلها الضريبي⁽²⁾.

وبالمحصلة، فإنّ «ابن خلدون» أدرك أنّ الزيادة في حجم الضرائب لا تؤدي بالضرورة إلى ملاءمة خزينة الدولة، بل قد تحدث أثراً عكسياً، فالسبيل إلى الوفرة المالية المبني على الجبائية يُشير أصحاب السلطة المُنْعَسِسين في الترف والنعيم - حسب التعبير الخلدوني - وهو ما يدفعهم إلى زيادة حجم الضريبة ورفع معدّلاتها وتقويعها.

كما يذهب «ابن خلدون» إلى أن الإسراف في فرض الضرائب، قد يكون أحد عوامل اضمحلال الدولة وانهيارها، ومثال ذلك واقع الدولة العباسية في أواخر أيامها، والتي فرضت الرسوم والغرامات على الحجاج في موسم الحجّ وهو ما كان سابقة في ذلك الوقت.

ثانياً: شرعية سلطة الإكراه الضريبي وصيانته النسق

1- الأطروحة التضامنية:

تعد هذه النظرية أن الدولة ضرورة تاريخية واجتماعية وسياسية، وواجبها في المجتمعات الحديثة، هو إشباع الحاجات العامة للأفراد والمحافظة على الأمن وتحقيق مصالحهم، والضريبة شكل من أشكال التضامن بين الأفراد الخاضعين لسلطة سياسية واحدة، لحماية مجتمعهم وتطوره، ثم تحولت إلى التزام مالي يدفعه الأفراد للسلطة لتحقيق أهداف هذا التضامن ولتنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والحربيّة⁽³⁾.

ويقتربن هذا التضامن بين الأفراد بالسيادة التي تمارسها الدولة عليهم، وتوسّس التزاماتهم الضريبية تجاهها، سواءً أكانت تلك العلاقة بين الأفراد والدولة، تقوم على أساس رابطة التبعية السياسية (الجنسية)، أم رابطة اجتماعية (الإقامة والمواطنة) أم رابطة اقتصادية (ممارسة نشاط اقتصادي أو التمتع بملكية أو دخل معين)⁽⁴⁾.

ويعد كثير من الدارسين، أن هذه النظرية أقرب إلى التعبير عن جوهر الضريبة، المتمثل في توزيع الأعباء العامة بين أفراد المجتمع حسب القدرة التكليفية، تحقيقاً للعدالة الضريبية، وبالشكل الذي يجعل تحقيق أهداف الضريبة ممكناً، مثل إعادة توزيع الدخل وتحقيق عدالة التوزيع.

172

2- أطروحة العقد الاجتماعي:

من أبرز رواد هذه النظرية «جان جاك روسو JEAN - JACQUES ROUSSEAU» والتي تتطلّق من فكرة أساسية حول الضريبة مفادها أن هذه الأخيرة هي محصلة عقد اجتماعي مُبرَم بين السلطة العامة وأفراد المجتمع، وبموجبه يتم التخلّي من قبل الأفراد عن جزء من حرياتهم مقابل حماية الجزء المتبقّي، وكذا تخليهم عن جزء من أموالهم مقابل حماية الجزء المتبقّي لديهم، وبتعبير آخر يتم إبرام عقد مالي بين الأفراد والسلطة، يتلزم الأفراد بموجبه دفع الضريبة للدولة، مقابل نيل منافع من خلال وجود المرافق العامة⁽⁵⁾.

وقد وقع اختلاف حول طبيعة هذا العقد بين أنصار هذه النظرية، وانقسموا إلى اتجاهات:

أ - الضريبة عقد بيع

فالفرد بموجب هذا العقد يشتري من الدولة الخدمات المقدمة له، مقابل الضرائب التي يدفعها.

ب- الضريبة عقد إيجار:

تقوم الدولة بموجب هذا العقد بتقديم الخدمات والمرافق المختلفة للأفراد، وهؤلاء بدورهم يدفعون مقابل هذه الخدمات.

ج- الضريبة عقد تأمين:

تؤمن الدولة بموجب هذا العقد الأفراد من الأخطار، مقابل حصولها على قسط التأمين والمتمثل في صورة الضريبة.

د- الضريبة عقد شركة:

حيث جعل أصحاب هذا الاتجاه الضريبة، مساهمة الشركك في شركة مساهمة، أعضاؤها هم أفراد المجتمع ومجلس إدارتها الحكومة، وتمثل الضريبة نفقة الإنتاج التي يدفعها الفرد المساهم في شركة إنتاجية إلى مجلس إدارتها، وهي الدولة، لتشمل النفقات الإنتاجية⁽⁶⁾.

يرجع الفضل لهذه النظرية في أنها حددت إحدى مسؤوليات الدولة، وهي ضرورة استغلال الحصيلة الضريبية، في توفير الخدمات التي تحقق النفع العام للمجتمع، فلا سلطة بدون موارد، ولا سيادة بدون الالتزام بالواجبات⁽⁷⁾.

ثالثاً: المقاربة الوظيفية

لقد أنتج العقل الاقتصادي منطق التضريب، لدفع الفرد إلى المساهمة في توفير الرأس المال المادي للإنفاق العمومي، وذلك عن طريق إضافة رسوم معلومة على الخدمات والمعاملات المالية التي يستفيد منها أو يؤديها، على أساس أن تعود عليه ذات الرسوم في شكل بُنيات تحتية ومنظومات صحية وتعليمية وثقافية، فالالأصل المؤسس لفكرة التضريب، وفي شكله المواطناتي الصرف، يقتضي أن يسترجع دافع الضرائب بِيمناه ما قدّمه بِيسراه⁽⁸⁾.

ولهذا نجد أن المجتمعات التي حققت قدرًا مُعيّناً من التوافق، تجعل أداء الضرائب نوعاً من الفهم الإجرائي لواجبات المواطن، التي يُقابلها الحصول العادل على مُخرجات هذا الأداء،

وهي نوع من الأخذ بعد العطاء في شكل تدوير للثروة وإعادة إنتاج لها، ضمن سيرورة من التمثيل الإيجابي تجاه فكرة المواطنة.

إنّ وظيفة أي عنصر من عناصر النسق الاجتماعي، هي ذلك الدور الذي يؤديه للحفاظ على النسق، ولا يمكن أن يتغير شيء في النسق الاجتماعي دون أن يؤدي إلى إحداث سلسلة من التغيرات في بقية أجزاء النسق، فسوسيولوجيا الضريبة تهتم بدراسة المنطق العام لمجموع النظام الضريبي من خلال الوظائف التالية:

1- الضريبة كأداة لإعادة توزيع الرأسمال المادي:

تُعد الضريبة إحدى أدوات التأثير، وعنصر هام من عناصر التحكم لدى الدولة المتدخلة حيث يُعزى إلى الضريبة في المجال الاقتصادي القيام بعده أدوار منها على سبيل المثال: الحد من النمو السريع غير المرغوب فيه لقطاع من القطاعات الاقتصادية، خاصة الإنتاجية منها، والذي ترى فيه السلطة القائمة بأنّ هذا النمو قد يلحق أضراراً بالاقتصاد العام، فترفع بذلك من الضرائب المفروضة عليه لکبح نموه، وقد يكون العكس، فقد تدعم السلطة قطاعاً اقتصادياً معيناً بخفض الضرائب المفروضة عليه لتشجيع الاستثمار فيه كقطاع السكن مثلاً.

174

ومن الوظائف التي تُعزى إلى الضريبة في هذا المجال أيضاً، توجيهها لامتصاص الفائض من القدرة الشرائية ومحاربة التضخم، الذي قد يكون أحد عوامله ارتفاع السيولة المتوفرة لدى أفراد المجتمع، فتلجأ الدولة إلى زيادة نسبة الضريبة المفروضة عليهم لفرض امتصاص جزء من تلك السيولة⁽⁹⁾.

تُعد الضريبة أحد أهم الموارد المالية لأيّ دولة، والتي تستغلّ لتمويل النفقات العامة المختلفة فأحد أساليب الإنقاطع بجدوى الإنقطاع الضريبي هو استعمالها في الصالح العام، وأنّها تعود على الكلّ بالنفع والمصلحة، فمع تطور مفهوم الدولة واتخاذها لمبدأ التدخل، زاد حجم وطبيعة الخدمات المقدمة من تعليم وصحة وأمن وغيرها، وبزيادة حجم النفقات زادت نسب الإنقطاعات الضريبية، كما زاد الاعتماد على ضرائب جديدة ومتنوعة، وإنّ الهدف المالي للضريبة يساهم أيضاً في تثبيت أركان السلطة القائمة، وبالتالي هيمنتها، فلا سلطة بدون موارد.

2- الضريبة كأداة لضبط التوازنات المجتمعية:

تُعد الضريبة أيضاً إحدى أدوات إعادة توزيع الدخل، فالمبدأ الأساسي لفرض الضرائب هو أنّ

تكون تصاعدية، أي أنّ صاحب الدخل المرتفع يقع عليه ثقل الضريبة، والعكس بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض، والتي تمثل الشريحة الأوسع في المجتمع، والتي بدورها تستفيد من الخدمات المختلفة التي توفرها الدولة، من صحة وتعليم وأمن وبنية تحتية، والتي يرجع الفضل في تمويلها إلى تحصيل ضرائب الدخل المرتفع.

تحوي أغلب الأنظمة الضريبية (الجبائية) على إعفاء ضريبي، أو على ضريبة رمزية – إن صح التعبير – على المواد الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع، حتى تكون في متناول الفئات الاجتماعية الدنيا في ترتيب السلم الظبيقي، وقد تفرض ذات الأنظمة الجبائية ضرائب مرتفعة على مواد ومنتجات الرفاهية، والتي هي حكر على أصحاب الرأسمال المادي المرتفع، لغلاء أثمانها. وبالتالي، تحاول الدولة عن طريق الأنظمة الجبائية ضبط التوازنات المجتمعية، وتضييق الهوة بين الفئات العليا والفئات الدنيا (الطبقة الدنيا) في سلم الترتيب الظبيقي، لتلافي ممكنت التوتر والحداد الاجتماعي الذي ينشأ بين من يملك ومن لا يملك⁽¹⁰⁾.

3- الضريبة كأداة للتحكم وبسط الهيمنة:

175

تؤدي الضرائب أيضاً دوراً سياسياً على المستوى الداخلي والخارجي للدولة، فعلى المستوى الداخلي تمثل الضريبة أداة في أيدي الفئة الاجتماعية المهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي بما يسمح بمواجهة الفئات الأخرى، لتحقيق المصلحة من وجهة نظر هذه الفئة، ما يحقق أهدافها وغاياتها، وهي إعادة إنتاج التراتب الاجتماعي نفسه، والحفاظ على توزيع القوى الاجتماعية⁽¹¹⁾. فباعتبار أنّ الفئة المهيمنة على سلطة القرار هي من يُنتج القانون والنظام الضريبي، فإنّها تجد المسوغات الكافية لتبرير عنفها الضريبي والذي لن يطالها هي، كما تعطي لنفسها شرعية الوصم أي وصم الممتنع عن أداء الضريبة بالتهرب، ومنه تجريمه ومعاقبته، فالضريبة بمعنى آخر هي سوط في يد السلطة تسلّطه على من تشاء من فئات، لتحقيق أغراض معينة.

أما على المستوى الخارجي، فتمثل الضرائب أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة التي تفرض ضرائب ورسوماً جمركية مرتفعة على دول، وتحفّضها أو تزيلها عن دول أخرى، ويتحكم في هذا، السياسة الاقتصادية المتبعة والمنافسة والتحالفات والخلافات والتموقعت داخل الخريطة الاقتصادية العالمية.

يذهب «مارك لوروا MARC LEROY» إلى أنّ الامتثال الضريبي يمكن أن يكون شكلاً من

أشكال الدعم للفئة أو السلطة المهيمنة، وأحياناً شكلاً من أشكال الالتزام بالنظام السياسي القائم، فالقبول بالضربيّة من طرف المُكلَّفين يُحفِّز منطق المساهمة التضامنية تجاه الدولة، وهو ما يجعل الاقطاع الضريبي في نظر المُكلَّفين شرعياً.

إن استعمالات المال العام، من طرق توزيعه وقوّات تصريفه والثقة في السلطة السياسية، تمثّل لدى الأفراد معيارين أساسيين لشرعية السياسة الضريبية لدى المُكلَّفين، فالإحساس بخيبة الأمل تجاه السلطة السياسية، عامل مؤثّر على الخيارات الضريبية بالنسبة للفرد (امتثال - تهرّب)، والشعور بأنّ النظام الضريبي غير عادل يميل إلى تشجيع التهرّب الضريبي.

إن الاعتقاد بعدم شرعية الضريبي يُخالف مقاومة لهذه الأخيرة، قد تمتد إلى ثورات ضريبية قد تُسقط أنظمة سياسية وتستخلفها بأخرى⁽¹²⁾.

رابعاً: نقد الباتولوجيا الوظيفية

إن الوظائف الكبرى للضربيّة تميّل إلى التلاشي في الخطابات والممارسات، وذلك بفعل عدة عوامل، أبرزها⁽¹³⁾:

- جعل الضريبيّة أداة في تحدي ومواجهة الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية.
- إن عدالة النظام الضريبي ليست من الاهتمامات الجوهرية لأصحاب القرار في الدولة، ولا تُشكّل هاجساً بالنسبة لأفراد المجتمع في عمومهم.
- تغيير النظام الضريبي لأهداف العدالة الاجتماعية، يكاد يغيب من أجندـة أصحاب القرار السياسي.
- سيادة منطق التعديل القطاعي والفتوي المتّجد من طرف الحكومات الحريصة على المكاسب السياسية والانتخابية.
- إن تعقد النظام الضريبي يُنشئ على الوظائف التقليدية للضربيّة، ويتشكّل هذا العامل من تعدد استعمال الضريبيّة كأداة من طرف الدولة المتّدخلة، ما يُشير غموضاً في كامل النظام الضريبي.
- إن وظيفة تخصيص الموارد تتنافس مع اللجوء إلى موارد الميزانية الأخرى، لاسيما القروض.
- وظيفة إعادة التوزيع بالكاد تكون مُسجّلة في أجندـة السلطة السياسية.

خامساً، التهرب الضريبي إشكالية بناء و فعل

بانفتحنا على السوسيولوجيا المعاصرة في التعاطي مع إشكالية التهرب الضريبي، نجد أنفسنا أمام إسهامات «أنتوني غيدنز ANTONI GUIDENS» صاحب نظرية التشكيل، الذي يتلوخى رؤية توفيقية/ تصالحية بين (البنية والفعل)، فهو يرى بأنّنا نقوم بتشكيل البنية عن طريق ممارسة الفعل وكذلك تحديد الفعل عن طريق القواعد الموضوعية في البنية تجاه الأفعال، فالعلاقة بينهما (بين البنية والفعل) جدلية وليس علاقة تأثيرية: نسبية من جانب واحد، وذلك من حيث وقوعها في عملية التشكيل والبناء السلوكي⁽¹⁴⁾.

وانطلاقاً من هذه «المصادرة» نفترض ضمناً أنّ السلوك (فعل التهرب الضريبي المجرم) هو مُحَصّلة نتاج ثانٍ جدالٍ بين الفعل (التهرب الضريبي) والبناء (النظام الضريبي)، والذي يُعدّ المسؤول عن «ابناء» السلوك نفسه (أي الفعل)، دون أن نغفل أنّ مضمون هذه الجدلية يقوم على مسألة إنتاج وإعادة إنتاج العناصر الثقافية.

وبمعنى آخر، فالفرد كفاعل تحدّد علاقته بالمجتمع من خلال ممارسات مستمرة، بحيث يتشكل كل من الفعل (التهرب الضريبي) والبناء (النظام الضريبي) في ضوء هذه الممارسات، لا الفعل سابق للبناء، ولا البناء سابق للفعل، فكلاهما مُتضمنٌ في الآخر، وتفسير العلاقة بين هذين المستويين هو نقطة الارتكاز في كيفية التشكيل البنائي للممارسات الاجتماعية، وإعادة إنتاجها في الزمان والمكان.

ويؤكد «أنتوني غيدنز» أنّ جانباً من الممارسات الاجتماعية، ينتج دون قدر كبير من الوعي فكثير من الممارسات تظهر بشكل تلقائي وبدون وجود دافعية تذكر، وكل ممارسة يمكن تفكيرها إلى عدد كبير من القواعد، ويؤدي تداخلها في ضوء المعرفة المتبادلة إلى تشكيل بنية لها قدرة على إعادة إنتاج نفسها باستمرار⁽¹⁵⁾.

ولتأكيد مسؤولية البناء (النظام الضريبي) في إنتاج الفعل (التهرب الضريبي) وجبر ملاحظة عنصر الإكراه الممارس على الأفراد، من خلال السياسات الضريبية المتبعة من طرف العصب المهيمنة والذي خلف «حالة أنومي بالفهم الدوركايمي».

إنّ الضريبة في «الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة»، تضطلع بدور رعاية وضبط التفاوتات الاجتماعية القائمة والمرتبطة بسياسة إعادة توزيع الثروة، وبتعبير آخر، تؤدي الضريبة وظيفة

تشبيت التراتب الاجتماعي نفسه، وإعادة إنتاج المسافات الاجتماعية نفسها، التي تكرست بفعل عمليات توسيع القاعدة المادية للفئة المهيمنة.

فالسياسة الجبائية بإيقائها لكثير من المداخيل ومصادر الثروة خارج دائرة الاقتطاع الضريبي وبمغایلاتها في منح خصوم وإعفاءات إزاء نشاطات معينة، أفضت إلى تحجيم المردودية المالية للضريبة، وبالتالي أدت إلى تعميق ظاهرة الفقر وتغذية ظواهر الإقصاء الاجتماعي وعلى رأسها البطالة.

إنّ محاولة فهم السياسة الجبائية لن يكتمل إلاّ ببحث موضوع الفاعلين، الذين يُسْهِمون في بلورة هذه السياسة، التي تمثل مركزاً لأنَّ ثُورات وضغوط مختلفة، وتكون نتاج تشابك عقليات تننظم وفق تراتبية تحكم فيها درجة قوة الفاعل، إننا هنا بقصد لعبة الفاعلين.

إن المؤسسات المالية الدولية، تسهم بشكل كبير في رسم معايير السياسة الجبائية، من خلال تسويق نموذج تنمية، يشكّل البرنامج الجبائي أحد أقطابه الرئيسة، فهذه المؤسسات تُسهم من خلال احتكارها للقرار السياسي والمالي، بمناعة أي إصلاح ضريبي يتضارب ومصالحها الخاصة.

إن «البناء الضريبي المشكّل» من طرف «العصَب المهيمنة»، حدد آليات المساهمة في النفقات

178

العامة للدولة بصفة إكراهية إلزامية، على المكلفين الخاضوع والامتثال لها ولعناصر النسق الاقتصادي المعروف بالقوة، بما فيه النسق الضريبي، كما يوصم عدم الخضوع والامتثال لمعايير النّظام الضريبي بالجريمة التي تستلزم عقوبة، إلا أنّ كبار الوصَّامين المهيمنين على القرار السياسي وأذرعه المالية يستفيدون من امتيازات وإعفاءات، يدعون أنّ لها عوائد على الاقتصاد الوطني، بعرض إنتاج القيمة المضافة وإعادة الاستثمار، لكن إفلات هذه العصب من الرقابة على مُمارساتها المالية، وفي ظل غياب مؤسسات الدولة المنوط بها هذه المهام، فتح لها مجالاً للتهرب الضريبي المجرّم، حيث أكدت عديد التقارير لمجالس المحاسبة في الدول الموصومة بالمتخلفة، أنّ هذه المؤسسات لم توظِّف تلك الإعفاءات في البرامج المنشودة بل حولتها إلى وجهة مجهلة.

إنّ الأنظمة الضريبية وإن كانت تحاول تسويق العدل الضريبي - ظاهرياً -، إلا أنها تُكرسُ اللّاعدل في مضمونها، من خلال آلية الاقتطاع الضريبي، حيث تميّز بين شكلين من آليات الاقتطاع:

● الأولى: آلية الاقتطاع من المصدر: وتشمل فئة الأجراء التي تمثل الشريحة الأوسع من حيث عدد المكلفين وحجم المساهمة الضريبية، وميزة هذه الآلية من الاقتطاع أنها لا تترك

مجالاً للمناورة قد يُفضي إلى فعل التهرب الضريبي، فليس باستطاعة المُكلَّف أن يتمتع عن الأداء الضريبي لأنّ الدولة تقطع منه الضريبة قبل أن تمنحه راتبه.

● **الثانية: آلية الاقطاع عن طريق التصريح بالداخل من المُكلَّف:** أي أنّ النظام الضريبي يسمح لهذه الفئة بهامش المناورة في هذا المجال، ما قد يُفضي إلى تهرب ضريبي، وما أشكال الرقابة المُكرَّسة من النظام الضريبي إلاً محاولات توصف بغير الناجعة في كثير من الأحيان، فهي لا تطال ذوي الرأسمال الاجتماعي والنفوذ.

وبالمحصلة، فآليات الاقطاع أضحت هي المُحرّض على التهرب الضريبي، ومنه المُحرّض على الجريمة الضريبية.

فالضربيّة بوصفها محوراً هاماً في المنظومات الاقتصادية، انحرفت عن الأهداف التي رسمتها الأديّات الكلاسيكية في شأنها، وفقدت عنصرَي الحيادية والعدالة، وأضحت أدلة لدى الفئة المهيمنة تفرضها على من تشاء وفق قانون المصلحة الخاصة، ما يُفرز المُجرم المتهرب ضريبياً.

ومنه فجدلية بنية النظام الضريبي وفعل التهرب الضريبي المُجرم، تُسهم في إعادة إنتاج معطيات الواقع نفسها، بفتحه المهيمنة ونظامه الضريبي المأزوم.

سادساً: احتكار الوصم والتسمية

إنّ تطوير التصنيف العام للانحراف الضريبي مستوحى من نظرية الوصم لـ «هوارد بيكر HAWARD BEIKER» الذي يسمح بالتعاطي مع المقاربتين القانونية والاقتصادية، فكلما كان القانون أكثر تعقيداً، زادت الفرص التي يمنحها للعبة التفاعلية للوصامين بالانحراف الضريبي حيث يُفضّل دافعو الضرائب تشكيل نماذج يدافعون بموجبها عن شكل معين من التهرب بوصفه شرعاً وتميل الإدارة إلى تسمية هذا الشكل بأنه انحراف وتهرب بموجب العقوبة.

إنّ «اللعبة الاجتماعية - السياسية» في هذا المجال، تمثل في تحريك الحدود بين ما هو قانوني وغير قانوني، سواء في مرحلة صياغة قانون الضرائب أو في مرحلة المراجعة الضريبية.

إنّ القرارات المتمثلة في التهرب الضريبي والاحتياط الضريبي، ونقل الأموال لهدف ضريبي هي سلوكيات متماثلة، ولكن في مضمونها السوسيولوجي مختلف، فالاحتياط الضريبي يُنظر إليه على أنه سلبي، ونقل الأموال لغرض ضريبي يُنظر إليه على أنه طريقة إيجابية.

إنّ دافعي الضرائب - بالخصوص المؤسسات والأشخاص - الذين يمكنهم تحمل أعباء

الاستشارة الضريبية، يعملون بنشاط على تغيير الحدود غير الواضحة، بين الامتثال الضريبي والهروب الضريبي، فأصحاب الاستشارة لهم مصلحة في الإبقاء على سرية الإجراء، لتجنب المنافسة من جهة وحتى لا يتم إبطال مفعوله قانونياً من جهة أخرى، هذا الإجراء جوهره تهرب ضريبي بالأساس بحسب القانون الجبائي، لكن من الصعب إثباته.

عندما لا يكون هناك تحطيم ضريبي معين، مع تسمية لعملية أخرى بأنّها تهرب أو غشّ ضريبي تكون النتيجة كارثية، بالنسبة لشرعية الضريبة التي تحوّل إلى فكرة الإدارة التعسفية، حيث «يُشجع التدخل المالي (الضريبي)، على اللعبة بين الإدارة والجماعات الاجتماعية المهيمنة»، التي نسبت إلى نفسها شرعية الوصم وتسمية الانحراف الضريبي (خاصة عندما لا تتحترم الدولة الوظائف الأساسية للضريبة لتلبية الحاجات) ⁽¹⁶⁾.

ونخلص إلى تأكيد مصادرة مفادها أنَّ التهرب الضريبي سلوك عادي، تمت تسميته ووصمه من طرف مقاولة أخلاقية أعطت لنفسها شرعية وصم وتسمية السلوك بالمنحرف والمجرم كما وصمت سلوكاً آخر بأنه ليس تهرباً وإنما إعفاء ضريبي.

سابعاً: **الرأسمال الاجتماعي كمحفز للتهرب الضريبي ومقاومة السلطة المهيمنة**
يعدّ مفهوم الرأسماль الاجتماعي من المفاهيم التي كثر حولها الجدال بين الباحثين ولم يجتمعوا على تحديده في تعريف واحد، إلا أنَّ معظم التعريفات التي تناولت مفهوم الرأسمال الاجتماعي شترک في معندين:

- 1- المعنى الأول يتعلق بال شبكات الاجتماعية من حيث اتساعها.
- 2- المعنى الثاني يتعلق باستخدام هذه الشبكات من أجل تحقيق الفوائد والمنافع الفردية وأو الجماعية⁽¹⁷⁾.

وبالنسبة لـ «بورديو BOURDIEU» يتكون الرأسمال الاجتماعي من العلاقات القابلة للتحويل في ظروف معينة إلى رأسمال اقتصادي، كما نفت الانتباه إلى دور العصبة المهيمنة في استخدامه وعدّ بعض الباحثين أنَّ علاقات النُّخبة ينْتَرِ إليها بوصفها رأسمال اجتماعي، ويعتقد «سكالر SCHULLER» أنَّ «بورديو» استعمل الرأسمال الاجتماعي للدلالة على الطرق التي استعملت فيها مجموعات النُّخب علاقاتها «لإعادة إنتاج امتيازاتها»، فيما مدّ «كولمان COLEMAN» مجال المفهوم ليشمل العلاقات الاجتماعية للمجموعات من غير النُّخب.

لقد رأى «بورديو» أنّ النفوذ وقيمة الرأس المال الاجتماعي، يختلفان باختلاف موقع شخص ما من موقع النفوذ أو السلطة، فأن تكون غنياً برأس المال الاجتماعي يعني أن تكون في وضع أو مكانة جيدة في الشبكات الاجتماعية، قد تمكّن من تحويل ثرائه في الرأس المال الاجتماعي إلى ثراء في الرأس المال المادي .

إن الرأس المال الاجتماعي يسمح بالأساس باستغلال الموارد من أجل تهمية الرأس المال المادي ومن خلال مقاربة «البنية والفعل»، فالبناء الاجتماعي يسمح بأن تكون العلاقات غير الرسمية فاعلة في تحقيق المكاسب الشخصية (التهرب الضريبي)، وأن الوصول إلى سلطة القرار يمكن من الإفلات من القانون ومنه من العقوبة، «فبالهاتف يمكن فتح جميع الأبواب وبه إلغاء الضريبة» وهذه العملية مرتبطة باللعبة الاجتماعية، وبالمارسة الاجتماعية، وبالنهاية بـ«الصراع الاستراتيجي بين الفاعلين في المجتمع»، فإذا كنت أنا من يشكل القانون، فأنا من أسمّي المتهرب والتهرب والذي لن يكون أنا.

تنقل وسائل الإعلام من حين لآخر قضايا تهرب ضريبي عن مداخل لسنوات خلت تخص شخصيات عامة من رجال المال والأعمال وسياسيين وحتى محترفين في مختلف الرياضيات وبإمعان الملاحظة نستنتج مسألتين في هذا الشأن:

إما أنّ هذا المكلف له رأس المال الاجتماعي مكّنه من تجنب الضريبة أو جزء منها لفترات زمنية معينة إلى حين اكتشافه من طرف التحقيقات الضريبية، أو أنه تصادم مع مصالح الفئة المهيمنة في السلطة المحتكرة للوصم والتسمية، فوصمت ممارساته المالية والضريبية بالتهرب، وتنتشر هذه الصورة بشكل خاص في الدول الشمالية.

ثامناً: التهرب الضريبي ك فعل استراتيجي

إن المقاربة الإستراتيجية تتطرق من مصادر «الفاعل العقلاني L'AGENT RATIONNEL» حيث تعتقد أنّ «الفاعل المجرم شخص استراتيجي»، يحسن التمييز بين معادلات الربح والخسارة عند إقدامه أو إيجامه عن الفعل، ومن ثم فهو يبحث عن أعلى حجم من مدخلات المنفعة بأقل جهد ممكن، وهذا بتوجيه إستراتيجية تمكّنه من تحقيق ذلك في وقت قياسي، بالموازاة مع الإفلات من كل أشكال الرقابة وبالتالي العقوبة، فبالنسبة للمتهرب ضريبيا قد يدفع رشوة مقابل تخالله من الضريبة أو جزء منها، فيبني فعله وفق استراتيجية حساسية بسيطة مع تقدير المخاطر المحتملة.

«ومنه فانلوقف الاستراتيجي الإجرامي، يقوم على عملية حسابية، يتم جراءها اتخاذ القرار الإجرامي بعد أن تُفضي هذه العملية إلى أن المدخلات الإجرامية أكثر من مخرجاتها، المشكلة من أنواع العقوبة أو المنافع المفقودة».

وتقوم هذه الإستراتيجية على العناصر التالية⁽¹⁸⁾:

- بُنية الحقل الاجتماعي واستراتيجيات الفاعلين فيه.
- استراتيجيات المقاولة المهيمنة.
- مدى حيادية قانون العقوبات.
- الموارد غير المراقبة في الحقل الاقتصادي.
- منظومة الرقابة وتكتفتها.
- الإكراهات العقابية وتكتفتها.
- المنافع الإجرامية وتكتفتها.

إنّ النظام الضريبي مهما كانت درجة كفاءته، تخلله دائمًا ثغرات تترك هامشًا للمناورة، يستغلّ المتهربون من أجل تحقيق أهدافهم الشخصية، وهي المساحة التي يستغلها المتهرب من الضريبة بتقديره استراتيجياً لمختلف المخاطر (القانونية والرقابية والعقابية) والمنافع ويبني عليها فعله.

182

فالمتهرب ضريبياً يُعدُّ فعله إيجابياً ورشيداً يسعى من خلاله لاستغلال الفرص المتاحة أو لمواجهة إكراهات النظام الضريبي المفروض عليه.

تاسعاً : نقد كل الدعumentations

يهتم التحليل الميكروسوسيولوجي ANALYSE MICRO - SOCIOLOGIQUE أساساً بدراسة البنى وبعمل الوعي الإنساني ومسلّمتها الرئيسية - التي كثيراً ما تكون مُضمرة - وهي أنَّ العالم الذي نعيش فيه عالمٌ مشكّلٌ في وعيينا وعقولنا، فالعالم الخارجي لا معنى له إلا من خلال وعيينا به، وعالم الاجتماع لا يهتم بالعالم إلا من حيث أنه عالم له معنى، ولذا يتعمّن عليه أن يفهم كيف يصنع البشر من عالمهم عالماً ذا معنى، وهذا يتتحقق بالتخلّي عن كل المعتقدات والاتجاهات المسبقة تمهيداً لتحليل الوعي، وتتبع أصل تلك المعرفة وكيفية الوصول إليها⁽¹⁹⁾.

ومنه ففهم ظاهرة التهرب الضريبي بشكل عميق، يتجاوز الأطروحات النقدية إلى أطروحات تهتم بدلائل المعنى الذي يتشكل عند المتهربين من الضريبة، من خلال العملية الاجتماعية ذات

العلاقة والذي يبقى مرتبطة بقوة هذه العملية، ويمكن وجود المعنى موضوعيا حتى في غياب الإدراك والوعي⁽²⁰⁾.

خلاصة

إنَّ التعاطي مع ظاهرة التهرب الضريبي وفق المقاربة السوسيولوجية يختلف عنه وفق المقاربتين القانونية والاقتصادية، - اللتين يميزهما التناول التبريري لهذه الظاهرة - فالسوسيولوجيا تقتسم أغوارها وتكتشف أنساقها الخفية بالتعبير البورديفي (BOURDIVIER) حسب امتداد مدارسها التي تصب في الاتجاه الوظيفي؛ أو الاتجاه النقدي، وفق مقاربتها بأغلبية النظريات الكبرى أو الصغرى على غرار نظريات الانحراف والجريمة، فتحخصوص - أي السوسيولوجيا - في التمثلات الفردية والجماعية التي تطبع خلف السلوك الضريبي وتحكم فيه، كما تنفتح على الجانب التاريخي ومساهمته ومختلف العناصر المشكّلة للتمثيل الضريبي.

كما تخترق جانب الأطراف أو الفئة المشكّلة للقانون الضريبي وعلاقاتها بالأطراف أو الفئات المقابلة التي يُعزى لها الامتثال الضريبي وحجم الصراع بينهما، وكذا حجم الإكراه الممارس من الفئة المهيمنة على سلطة القرار الضريبي على باقي الفئات الاجتماعية.

إنَّ سوسيولوجيا الضريبة تمثل حلقة ربط التساؤلات المحددة والخاصة حول السياسة الضريبية بالإشكاليات العامة للعلوم الاجتماعية على العموم، وعلم الاجتماع على الخصوص 21، ومثال ذلك نجد أنَّ:

- دراسة الإصلاحات الضريبية ترتبط بالمتغيرات والنماذج النظرية للتغيير الاجتماعي.
- التهرب الضريبي وفق مرجعيات الأنظمة الضريبية، يوصف بالفعل الانحرافي وال مجرّم.
- الثورة الضريبية تتناول في إطار براديغم الفعل الاجتماعي.
- قرار المكلّف بالضريبة يصمّم وفق نموذج عقلاني واستراتيجي معين (عقلانية القرار).
- تطوير أي سياسة ضريبية يكون انطلاقاً من الوظائف السوسيولوجية للضريبة.
- تطبيق أي ضريبة من طرف الإدارة يكون طبقاً للنظرية البيروقراطية.
- القبول الاجتماعي بالضريبة يرتبط بشرعية الدولة والفعل الاجتماعي.
- نظريات العدالة الاجتماعية تُسائل أساليب وطرق الاقتطاع الضريبي وأشكال إعادة توزيع الثروة.

ومن هنا يتبيّن لنا أنَّ المعالجة السوسيولوجية لظاهرة التهرب الضريبي تمكن من:

- 1- **تفسير الظاهرة:** وهو الإجابة على السؤال (كيف؟) في محاولة لإدراك العلاقة السببية لحدوث ظاهرة التهرب الضريبي والعوامل المؤدية لها، (أي ضمن المنظور الوضعي).
- 2- **فهم الظاهرة:** وهو الإجابة على السؤال (ماذا؟) أي محاولة إدراك مضمون فعل التهرب الضريبي وبالتالي الإحاطة بدلالته هذا السلوك ومعناه والهدف منه، أي استجلاء معانيه ومفاصذه وأهدافه وأغاياته وأغراضه، ومحاولات تفكير الوعي واستكشاف دلالات الرموز والأفعال داخل بنية المجتمع .22.

المراجع

- (1) أحمد إد علي: **الأبعاد السوسيوساسية للجباية المغربية**، نموذج الضريبة على الشركات والضريرية العامة على الدخل، 1990/2000، موقع رباط الكتب، www.ribatalkoutoub.com تاريخ التصفح 2020/07/15.
- (2) عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، دار الفد الجديد، القاهرة، 2017، ط1، ص.263.264.
- (3) حسينة بلعوجة: **العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسخير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 – 2017، ص.52.
- (4) معين عباس، أحمد السحنون وآخرون: **أثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مقال بمجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 15 العدد 02 العراق، 2012 – 2013، ص.142.
- (5) بلعوجة حسينة: مرجع سابق، ص.ص – 50 - 51.
- (6) قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزياني: **ضريبة القيمة المضافة، المفاهيم القياس التطبيقية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ليبيا، 2008، ص.80.
- (7) عفيف عبد الحميد: **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001 – 2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة فرhat عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسخير، سطيف، 2013 – 2014، ص.5.
- (8) عبد الرحيم العطري: **العنف الضريبي وقود الثورة**، موقع https://www.trtarabi.com تاريخ الدخول 18/07/2020.
- (9) بلعوجة حسينة: مرجع سابق، ص.53.
- (10) المرجع نفسه: ص.54.
- (11) المرجع نفسه: ص.54.
- (12) عبد الرحيم العطري: مرجع سابق.
- (13) (Marc Leroy : opcit. p.p – 95.96.

ظاهرة التهرب الضريبي كإشكالية سوسيولوجية «من أجل مقاربة نقدية»

- (14) إيان كريب: **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**, ترجمة: محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، أفريل 1999، ص 155.
- (15) المراجع نفسه: ص 173
- (16) (Melanie Peclat : Représentation de la déviance fiscale en France du consentement sous contrôle à la concertation citoyenne, Thèse doctorat en science politique, Université Versailles – Saint Quentin en Yvelines. France. 2015 p .p – 112.114 .
- (17) نادية أبو زاهر: دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2013، ص.ص - 30.61 .
- (18) علي سموك: **النظريات السوسيولوجية للانحراف والجريمة**، محاضرة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار عنابة، سنة 2017 – 2018. (لم تنشر)
- (19) إيان كريب: مرجع سابق، ص.ص - 149.148.
- (20) محمد عبد الكريم الحوراني: **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدهاوي، عمان، الأردن 2008، ص.26
- (21) Marc Leroy, Decouvrir la sociologie fiscale, regards croisés sur l'économie, Edition la découverte, France, 20071/, n : 1, p 95.
- (22) جميل حمادوي: **علم الاجتماع بين الفهم والتفسير**, موقع كتاب أونلاين.com . تاريخ التصفح .2020 / 08 / 07.

بحوث ودراسات وموضوعات هذا العدد والأعداد السابقة من



مجلة شؤون اجتماعية



متاحة على موقع جمعية



الاجتماعيين على الشبكة

الالكترونية

<https://uaesoc.ae>